جامعة الحاج لخضر - باتنة 1

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم التعليم الأساسي/ السنة الأولى

الإجابة النموذجية لإختبار الدورة العادية في مقياس مدخل القانون

للمجموعتين D / A

السؤال: إختر إجابة واحدة فقط صحيحة لكل سؤال (01 نقطة لكل سؤال):

يراقب المجلس الدستوري : ☐ المراسيم الصادرة عن رئيس الجمهورية ■ القوانين العضوية ☐ المعاهدات الدولية ☐ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة **التبرير: لأن القانون العضوي يجب أن يراقبه المجلس الدستوري قبل إصداره. ويمكن أيضا للمجلس الدستوري أن يراقب المعاهدات الدولية .** **لذا فإن علامة هذا السؤال تعطى للطالب سواءا إختار القانون العضوي او المعاهدة الدولية.**	**إذا خاطبت النصوص القانونية الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة فإنها:** ☐ لا تعتبر قواعد قانونية ■ تعتبر قواعد قانونية ☐ تعتبر قواعد تخصيصية ☐ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة **التبرير: هو قاعدة قانونية لأن النص القانوني الذي يخاطب الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة هو نص يخاطبهم بالصفات وليس بالذات، لذا فإنه يعتبر قاعدة عامة ومجردة ، وبما أن خاصية العمومية والتجريد متوفرة في هذا النص إذا فهو قاعدة قانونية.**
تنص المادة 11 من قانون العمل رقم 90-11: " يعتبر العقد مبرما لمدة غير محددة إلا إذا نص على غير ذلك كتابة "، لذا فإن نص هذه المادة ينتمي إلى ☐ القانون العام ■ القانون الخاص ☐ قانون إداري **التبرير: بما أن نص المادة 11 وارد في قانون العمل، فإن قانون العمل هو فرع من فروع القانون الخاص.**	**لا تلزم القاضي، وإذا لم يطبقها لا يخضع لرقابة المحكمة العليا :** ■ العادة الإتفاقية ☐ الأعراف ☐ مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة **التبرير: العادة الإتفاقية ليس مصدرا من مصادر القانون لذا فهي لا تلزم القاضي، وفي حال لم يطبقها لا يخضع لرقابة المحكمة العليا، أما الأعراف ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة هي مصادرة رسمية وملزمة للقاضي وإذا لم يطبقها يراقب من طرف المحكمة العليا.**

يعتبر تشريعا شكليا :

- ☐ الحكم القضائي
- ☐ المرسوم الرئاسي التنظيمي
- ■ المرسوم الرئاسي الفردي
- ☐ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير: التشريع الشكلي هو كل نص قانوني يخاطب شخصا بالذات أي بالإسم واللقب ، وهو نص لا تتوفر فيه العمومية والتجريد لأنه ليس قاعدة قانون ية، لذا فإن المرسوم الرئاسي الفردي هو تشريع شكلي لأنه جاء ليخاطب شخصا بالذات.

أما :

- **الحكم القضائي ليس تشريع.**
- **المرسوم الرئاسي التنظيمي هو تشريع لكن ليس شكلي بل موضوعي لأنه قاعدة قانونية تتوفر فيها العمومية والتجريد.**

يقوم الوزير الأول في إطار آداء مهامه بسن :

- ■ **مرسوم تنفيذي**
- ☐ **دستور**
- ☐ **مرسوم رئاسي**
- ☐ **حكم**

التبرير: الوزير الأول يقوم بسن مراسيم تنفيذية.

أما :

- **الدستور قد يسن من طرف البرلمان أو رئيس الجمهورية.**
- **المرسوم الرئاسي يسن من طرف رئيس الجمهورية.**
- **الحكم : يصدر من طرف القاضي.**

الدستور الصادر بطريقة الجمعية التأسيسية يحتاج إلى :

- ☐ موافقة الشعب على نص الدستور
- ■ موافقة الشعب على أعضاء الجمعية التأسيسية
- ☐ موافقة الشعب على أعضاء الجمعية التأسيسية و على نص الدستور
- ☐ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير: الدستور الصادر بطريقة الجمعية التأسيسية يحتاج إلى موافقة الشعب على أعضاء هذه الجمعية التأسيسية فقط، ثم يقوم أعضاء هذه الجمعية بإعداد الدستور دون أن يعرض هذا الدستور ليوافق عليه الشعب.

السائح الأجنبي الذي وصل إلى الجزائر حديثا:

- ☐ ليس مسؤول قانونيا إذا كان يجهل القانون الجزائري.
- ■ ليس مسؤول قانونيا إذا كان يجهل القانون الجزائري وكان الفعل الذي إرتكبه مباحا في دولته.
- ☐ ليس مسؤول قانونا سواءا كان يجهل القانون الجزائري أو لا وسواءا كان الفعل الذي إركتبه مباحا في دولته أم لا.

التبرير: الحالة الوحيدة التي تجعل السائح الأجنبي غير مسؤول قانونيا في الجزائر هو أنه يكون قد وصل للجزائر حديثا أي أنه جاء للجزائر منذ فترة قصيرة وأنه يجهل القانون الجزائري، وأنه إرتكب فعلا في الجزائر يصفه المشرع الجزائري بأنه غير مباح إلا أن هذا الفعل هو من الأفعال المباحة في دولة السائح الأجنبي.

من الإستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القوانين: ■ القانون الجنائي الأصلح للمتهم □ القانون المدني الأصلح للمتضرر □ القانون الدولي الأصلح للرعايا **التبرير: إذا صدر قانون جنائي جديد وكانت أحكامه تخفف عقوبة جريمة ما أو تعفي من العقاب فإن أحكام هذا القانون تطبق بأثر رجعي على جميع الجرائم السابقة عن صدور هذا القانون إذا كانت هذه الجرائم مازالت في المحاكمة ولم يصدر فيها بعد أي حكم قضائي نهائي ، لأن تطبيق هذا القانون الجديد بأثر رجعي يكون في مصلحة المتهم.**	**وفقا للدستور الجزائري يتم منح سلطة إبرام المعاهدات إلى:** ■ رئيس الجمهورية □ رئيس الوزراء □ وزير الخارجية **التبرير: رئيس الجمهورية هو الشخص الوحيد المكلف بموجب الدستور بإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها.**
تقسم القوانين في الدول الإنجلوسكسونية إلى قانون عام و قانون خاص: □ صحيح ■ خطأ **التبرير: الدول الإنجلوسكسونية لا تقوم بتقسيم قانونها إلى قانون عام وقانون خاص فهي تملك قانونا موحدا ولها جهاز قضائي موحد.**	**يعتبر التشريع ملزما لكافة افراد المجتمع بمجرد التصويت عليه من البرلمان:** □ صحيح ■ خطأ **التبرير: التصويت من البرلمان هو مرحلة من مراحل سن القوانين، وهي ليست الأخيرة بل يتوجب بعد الت صويت على القانون القيام بنشره في الجريدة الرسمية حتى يصبح ملزما لكافة أفراد المجتمع، لذا فإن القانون يصبح ملزما لجميع أفراد المجتمع بعد مرحلة نشر القانون .**
يعفى من المسؤولية: ■ شخص في حالة الدفاع الشرعي □ الأجنبي المقيم بالدولة الجزائرية □ الجزائري الذي يجهل القانون **التبرير: حالة الدفاع الشرعي هي الحالة الوحيدة التي تعفي الشخص من المسؤولية.** **وطبقا لمبدأ " لا يعذر الجاهل بالقانون" فإن الأجنبي الذي يقيم بالجزائر أصبح كالمواطن الجزائري غير معفي من المسؤولية سواءا كان يعلم القانون أو يجهله .**	**في حالة غموض النصوص القانونية يتوجب تفسيرها، ويعتبر التفسير الملزم لكل أفراد المجتمع:** □ التفسير الفقهي □ التفسير القضائي ■ التفسير التشريعي **التبرير: التفسير الصادر عن السلطة التشريعية هو التفسير الملزم لكافة أفراد المجتمع، بينما التفسير القضائي يلزم فقط الخصوم في الدعوى القضائية، في حين أن التفسير الفقهي غير ملزم نهائيا.**

سَن التشريعات :

☐ مُنح فقط للسلطة التشريعية

■ يمكن أن تقوم به السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية

☐ جميع السلطات الثلاثة في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكنها سن التشريعات.

التبرير: كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يمكنها سن التشريعات.

فالدستور والقوانين العضوية والقوانين العادية منحت للسلطة التشريعية، بينما التشريع الفرعي أو اللائحي منح للسلطة التنفيذية.

إذا إستلم رئيس الجمهورية مشروع القانون أو إقتراح القانون من البرلمان فإنه يتوجب عليه إصداره في مدة:

■ 30 يوم

☐ 20 يوم

☐ 10 أيام

التبرير: حدد القانون مراحل وإجراءات سن القوانين، ومن بين هذه المراحل مرحلة الإصدار وهي خاصة برئيس الجمهورية والتي يقصد بها أن يقوم رئيس الجمهورية بالمصادقة على القانون والأمر بنشره، فإذا تسلم رئيس الجمهورية القانون من البرلمان يجب عليه إصداره في ظرف 30 يوما.

تصدر لوائح تنظيم المرور عن السلطة التشريعية بغرض حفظ الأمن العام:

☐ صحيح

■ خطأ

التبرير: اللوائح جميعها هي من إختصاص السلطة التنفيذية وليست التشريعية.

يمكن أن تكون العقوبة في الجزاء الإداري:

☐ سجن

☐ حبس

☐غرامة

■ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير: الجزاء الإداري هو جزاء صادر عن إدارة عمومية تجاه موظف أو إدارة معينة، ولا يمكن لإدارة معينة أن تقوم بسجن أو حبس هذا الموظف أو أن تفرض عليه غرامة لأن هذه العقوبات يصدرها الجهاز القضائي.

لذا فإن الجزاء الإداري يمكن أن يكون عبارة عن توبيخ، إنذار، خصم من المرتب، فصل الموظف التنزيل في الرتبة ، الحرمان من الترقية.

القواعد القانونية والاحكام القضائية:

☐ كلاهما يصدران عن نفس السلطة
☐ كلاهما قواعد عامة ومجردة
☐ كلاهما قواعد مرت على مراحل إصدار القوانين
■ لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير: لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة لأن:

- **القواعد القانونية تصدر عن السلطة التشريعية بينما الأحكام القضائية تصدر عن السلطة القضائية.**
- **القواعد القانونية هي قواعد عامة ومجردة بينما الأحكام القضائية لا تتمتع بالعمومية والتجريد لأنها تخاطب شخصا بالذات بالإسم و اللقب.**
- **القواعد القانونية تمر على مراحل سن القوانين(المبادرة ، المناقشة، التصويت، الإصدار، النشر في الجريدة الرسمية)، بينما الأحكام القضائية لا تمر على هذه المراحل .**

يجوز للمتعاقدين الاتفاق على مخالفة القاعدة القانونية المكملة

■ صحيح

☐ خطأ

التبرير: القواعد القانونية المكملة يجوز للمتعاقدين مخالفتها إذا إتفقا على ذلك لأنها وضعت لتنظيم مصلحتهما الخاصة وليست لتنظيم المصلحة العامة.